الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مذكرة إحاطة تتناول الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كوب 30)[1]

الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تشرين الثاني/نوفمبر 2025

إعطاء الأولوية للحلول الشعبية: أجندتنا المشتركة من أجل مستقبل مناخي متحرّر من النزعة الاستعمارية[2]

تُجسّد هذه المذكرة الأجندة الجماعية للشبكة العالمية، الهادفة إلى تعزيز حلول مناخية شعبية، قائمة على مبادئ حقوق الإنسان ومتحرّرة من النزعات الاستعمارية، ومرتكزة إلى قيم العدالة والرعاية والتضامن. وفي الوقت عينه، ترفض المذكرة ما تروّج له الشركات من "حلول" زائفة تُسَلّع الطبيعة وتعمّق أوجه عدم المساواة. كما تستند المذكرة إلى جهود المناصرة الأوسع التي تضطلع بها الشبكة، بما في ذلك مسار المعاهدة الملزِمة والنضالات العالمية من أجل مساءلة

[1] أُعدّت مذكرة الإحاطة هذه استنادًا إلى سلسلة من النقاشات بين أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما ضمن الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يضمّ أكثر من مئة منظمة تتعاون على تعزيز العدالة المناخية من منظور حقوق الإنسان، **وتأتي تتويجًا لجهود دامت سنوات في تحليل واقع الظلم المناخي بهدف تعزيز المساءلة وتحقيق العدالة.**

[2] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الحلول المناخية الشعبية: جدول أعمالنا في مؤتمر كوب 30 في بيليم. 2025. راجع: https://www.escr-net.org/resources/peoples-led-climate-solutions-our-agenda-for-cop30-in-belem/

الشركات، لتؤكد أن العدالة المناخية وحقوق الإنسان مترابطتان ترابطًا لا انفصام فيه، وأن تحقيقهما يستوجب القضاء على إفلات الشركات من العقاب وفرض التزامات قانونية ملزِمة على الجهات المسؤولة عن هذه الأزمة.

أجندتنا المشتركة لمؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30)

1. تعزيز الحلول الشعبية التي تتجاوز الربح والتسليع[3]

القضايا الرئيسة: إن "الخطط المناخية" التي يُروَج لها الملوثون عالميًّا، مثل أسواق الكربون وآليات إزالة الكربون، ومقايضات الديون، والسرديات حول "الاقتصاد الأزرق"، ليست سوى آليات تُعيد إنتاج الأنظمة الاستعمارية والرأسمالية والمتمركزة حول الإنسان والأبوية والعنصرية القائمة على الاستغلال، من دون أن تعالج الأسباب الجذرية لأزمة المناخ. ولا تزال تقنيات إزالة الكربون، والحفظ الحصين، والاقتصاد الأزرق، والهندسة الجيولوجية، غير مثبتة علميًّا، كما تنطوي على مخاطر جسيمة قد تُحدث أضرارًا لا رجعة فيها بالمناخ وبالتنوّع البيولوجي. وإضافةً إلى ذلك، فإن تطبيق هذه الخطط ينطوي على قدرٍ كبير من الإجحاف، إذ كثيرًا ما يُلحق الضرر بمجتمعات الخطوط الأمامية، ولا سيّما الشعوب الأصلية، والصيادين، والنساء، والمجتمعات ذات التنوّع الجندري في الجنوب العالمي، تحت ذريعة "حماية النظم الإيكولوجية". تُغذّي هذه الآليات موجاتٍ جديدة من نهب الموارد، وتقمع المقاومة المجتمعية، وتُبقي مراكز النفوذ متركّزة في أيدي قوى الشمال العالمي والشركات الفاعلة، مما يؤدّي إلى إعادة إنتاج أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تتحمّلها النساء، وإلى تجريد مجتمعات الخطوط الأمامية، التي تتحمّل الكلفة الأعلى لهذه الأزمة، من أراضيها ومواردها وتهجيرها. إن الحلول الشعبية تستعيد السيادة، وتنزع السلطة من قبضة الشركات لتُعيدها إلى الشعوب. وعليه، فإن أي مبادرة تخفق في إعمال حقوق الإنسان، ولا سيّما حقوق المجتمعات التي تعرّضت للاضطهاد تاريخيًّا في تقرير مصيرها وصون كرامتها، لا تُعدّ عملًا مناخيًّا، بل شكلًا من أشكال الاستعمار والعنف المناخي.[4]

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات الداعمة للحلول الشعبية للأزمة المناخية**، وتوفير الموارد الكافية لها بقيادة مجتمعية، بما يضمن حصول المجتمعات المتضررة على دعمٍ منصف وحسن التوقيت. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة أنظمة الإدارة المجتمعية للموارد، وإصلاحها وتنشيطها، وتعزيز زراعة البذور والنباتات المحلية، ودعم المزارع الزراعية الإيكولوجية، وإنعاش الأراضي والمحيطات، وترسيخ سيادة الغذاء والبذور والطاقة، بوصفها سُبلًا طبيعية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ.
- **التوقف عن اعتماد المقاربات القائمة على آليات السوق**، بما في ذلك أسواق الكربون والأسواق المعتمدة على **الطبيعة**[5]، والحلول المولّدة للديون، إذ لا تفضي هذه المقاربات إلا إلى إثراء الشمال العالمي، مع استمرارها في اضطهاد الجنوب العالمي، وإسكات المدافعين عن البيئة، وتهميش مجتمعات الخطوط الأمامية.
- **وضع حدّ للنموذج الاستخراجي "الأخضر".** فمن الليثيوم والكوبالت في أميركا اللاتينية[6] وأفريقيا[7] إلى مشروعات الطاقة المتجددة في آسيا والمحيط الهادئ،[8] لم تُنهِ المبادرات القائمة على استخراج الموارد الاعتمادَ على الوقود الأحفوري، بل أعادت تسويق النهب الاستعماري تحت مسمّى "الانتقال". وعليه، يجب أن يؤكد مؤتمر الأطراف

---

[3] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ما وراء الأكاذيب الخضراء: الحلول الحقيقية لأزمة المناخ في متناول اليد.2025. راجع: https://www.escr-net.org/resources/beyond-green-lies-real-solutions-to-climate-change-exist/

[4] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مقاومة هيمنة الشركات من أجل تعزيز الحلول المناخية الحقيقية.2025. راجع: https://www.escr-net.org/resources/resisting-corporate-capture-and-advance-real-climate-solutions/

[5] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مؤتمر الحلول الزائفة. أسواق الكربون وإجراءات الإزالة تهيمن على الجلسة الافتتاحية المثيرة للجدل لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين. 2024.راجع: https://www.escr-net.org/news/2024/false-solutions-cop-carbon-market-and-removals-dominate-a-controversial-opening-of-cop29/

[6] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تكلفة الطاقة الخضراء على حقوق الإنسان: الشبكة ترفع مدخلاتها إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان. راجع: 2025. https://www.escr-net.org/resources/exposing-the-human-rights-cost-of-green-energy-escr-net-submits-input-to-un-special-rapporteur-on-climate-change/

[7] أفروواتش. الشعب الكونغولي يدفع تكلفة انتقال الطاقة. راجع: https://afrewatch.org/are-congolese-people-paying-the-price-for-the-energy-transition/

[8] منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. نساء آسيا والمحيط الهادئ يطالبن بالعدالة المناخية ومستقبل مستدام للجميع. 2022. راجع: https://apwld.org/wp-content/uploads/2024/11/SISTERHOOD-FOR-SURVIVAL.pdf

الثلاثون ضرورة تبنّي حلول مناخية تُرمّم النظم الإيكولوجية، وتحمي المدافعين، وتُقوّض هيمنة الشركات والعسكرة، وتُعلِي قيمة الحياة والرعاية والعدالة فوق مراكمة الأرباح والثروات.

- **الاعتراف القانوني بالطبيعة كيانًا يتمتع بالحقوق**، وضمان حمايتها من خلال آليات قانونية قابلة للإنفاذ. فقد اتخذت عدة دول، منها الإكوادور وبوليفيا وكولومبيا وبنما ونيوزيلندا وغيرها،[9] خطواتٍ رائدة في هذا الاتجاه، إذ أدرجت حقوق الطبيعة في دساتيرها واجتهاداتها القضائية. واستنادًا إلى هذه السوابق، يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يُلزم جميع الأطراف باعتماد أطرٍ قانونية تصون الحقوق الجوهرية للنظم الإيكولوجية في الوجود والازدهار والتجدد وتنفيذها، بوصفها ركيزةً أساسية لتحقيق العدالة المناخية والإيكولوجية.
- **ضمان المعرفة وعدالة البيانات**[10] عن طريق ما يلي: أ) إلزام الدول بتطوير البيانات المناخية المصنّفة والمتقاطعة، وضمان أن تكون جميع البيانات المتعلّقة بالمناخ متاحة ومتوفّرة في الوقت المناسب وفي متناول الجميع، بما يعزّز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة، ولا سيما مشاركة النساء الريفيات والشباب والشعوب الأصلية ومجتمعات الخطوط الأمامية في عمليات صناعة القرار المناخي؛ ب) الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية وسائر أشكال البيانات المجتمعية بوصفها مصادر موثوقة للأدلة، ودمجها في جميع عمليات صناعة القرار المتعلقة بالمناخ. وينبغي كذلك ضمان توفير التمويل ضمن البنية المالية العالمية لدعم جهود جمع البيانات المستقلة بقيادة المجتمعات حول آثار تغيّر المناخ.
- **كفالة حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة** في جميع الإجراءات المناخية وعمليات صناعة القرار ذات الصلة. ويتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين ضمان الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وفي المشاركة الكاملة والهادفة، مع الاعتراف بقيادتها ومعارفها الموروثة بوصفهما عنصرين أساسيين لتحقيق انتقال عادل ومنصف من الأزمة المناخية الراهنة.
- **مساءلة الشمال العالمي وتفكيك اقتصاداته الفرط-استهلاكية التي تغذّي النموذج الاستخراجي وتؤدي إلى الانهيار الإيكولوجي.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يطالب بتحوّل جذري في أنظمة الإنتاج والاستهلاك، يستند إلى مبدأ المسؤولية التاريخية والعدالة المناخية. وفي المحصّلة، يجب على المؤتمر أن يضمن التخلص التدريجي السريع والعادل من الوقود الأحفوري، عن طريق انسحاب بلدان الشمال العالمي وشركاتها، على وجه السرعة، من جميع مواقع الاستخراج وإنهاء استثماراتها فيها، مع إعادة توجيه الموارد نحو الحلول الشعبية.

2. مركزة التحليل النسوي التقاطعي في نضالاتنا المشتركة من أجل العدالة المناخية

القضايا الرئيسة: الأزمة المناخية ليست محايدة جندريًّا؛ فهي تتشكّل بفعل تقاطُع أنظمة السلطة والديون والعسكرة والاقتصادات الاستخراجية التي تستغل النساء، والأشخاص ذوي التنوّع الجندري، والعاملين والمجتمعات في الجنوب العالمي بالدرجة الأولى. من **السودان**[11] **إلى المغرب**[12] **وفلسطين**[13]، **تواجه** النساء إلى جانب الأشخاص ذوي التنوّع الجندري في المناطق الريفية والأراضي المحتلّة، النزوح والعسكرة والتدمير البيئي، فيما يظلّ عملهنّ غير المدفوع في الرعاية ومعارفهنّ الحافظة للحياة محجوبين ومُستبعَدين من الاقتصاد المناخي. تُظهر هذه الأنماط بوضوح كيف أن الحوكمة الاستعمارية والعنصرية والأبوية والرأسمالية للتمويل المناخي ما انفكت تكرر إنتاج أوجه عدم المساواة بدلًا من إرساء العدالة. ومن هنا، يصبح تبنّي منظور نسوي تقاطعي ضرورة ملحّة، لأنه يربط بين المناخ والاقتصاد والبُنى العنصرية والأبوية وغيرها من هياكل القمع،

---

[9] مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان. مكتبة حقوق الطبيعة. راجع: https://www.centerforenvironmentalrights.org/rights-of-nature-law-library

[10] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. عدالة البيانات. راجع: https://www.escr-net.org/initiative/data-justice/

[11] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ في الأردن والسودان. 2023. راجع: https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2023/11/gender-and-climate-related-migration-in-jordan-and-sudan

[12] ميناقيم. ما وراء النموذج الاستخراجي: نحو انتقال اقتصادي نسوي عادل في المغرب ومصر. 2025. راجع: https://menafemmovement.org/beyondextractivism/

[13] مركز الميزان لحقوق الإنسان. أثر سياسة التجويع الإسرائيلية على الأطفال والنساء الحوامل والأمهات المرضعات. 2025. راجع: https://www.mezan.org/en/post/46707/Al-Mezan-Issues-New-Fact-Sheet-on-the-Impact-of-Israeli-Starvation-Policies-on-Palestinian-Children,-Pregnant-Women,-and-Nursing-Mothers

كاشفًا كيف تؤدي سياسات التقشّف والديون إلى تجريد الخدمات العامة من مواردها، وكيف تُسهم المشروعات الاستخراجية والبنى التحتية الضخمة في نزع ملكية المجتمعات، وكيف تُحتكَر مراكز السلطة في أيدي الدول الغنية ومصارفها وشركاتها. لا يجوز التفاوض حول مستقبل الحلول المناخية في مجالس إدارات الشركات؛ بل ينبغي أن يُبنى على أساس التضامن بين الفئات التي تتحمّل العبء الأكبر من هذه الأزمة.

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **إبراز الأصوات والأجندات والمبادرات النسوية وحمايتها**، ولا سيما أصوات النساء من الفئات المُضطهَدة والمهمَّشة والريفية والأصلية. يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يضمن تهيئة مساحات آمنة للمشاركة، وكفالة الحق في الوصول إلى المعلومات. كما ينبغي توفير ضمانات قوية وموارد مخصّصة لحماية النساء، والأشخاص ذوي التنوّع الجندي، والشعوب الأصلية، والمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يواجهون مخاطر متزايدة في معركتهم من أجل العدالة المناخية.
- **تفعيل العدالة الجندرية وترسيخ قيادة النساء والأشخاص ذوي التنوّع الجندري بوصفهما ركيزتين أساسيتين للعمل المناخي وعمليات الانتقال العادل.** ينبغي لمؤتمر الأطراف الثلاثين أن يلتزم بإجراءات ملموسة تعترف بالدور المحوري الذي تضطلع به النساء والأشخاص ذوو التنوّع الجندري في صياغة الحلول المناخية العادلة وتنفيذها. ويتطلّب ذلك إدماج مقاربات تشاركية وشفافة ومحولة للمفاهيم الجندرية ، ضمن جميع الأطر التفاوضية المناخية، بما يسهم في معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية والحالية، ويضع معارف النساء والأشخاص ذوي التنوّع الجندري وتجاربهم المعاشة في صميم الجهود الرامية إلى بناء مستقبلٍ عادلٍ ومستدام.
- **معالجة أوجه عدم المساواة الجندرية في توزيع أعمال الرعاية.** ينبغي لمفاوضات مؤتمر الأطراف الثلاثين أن تتناول الدور غير المعترف به والمُقلَّل من قيمته الذي تضطلع به النساء والأشخاص ذوو التنوّع الجندري في رعاية الإنسان والكوكب. ويجب أن تضمن تدابير التصدي لتغيّر المناخ إعادة توزيع أعباء الرعاية على نحوٍ منصف، والاعتراف بقيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أو منخفضة الأجر، وتعزيز أنظمة الرعاية الجماعية التي تقودها النساء والأشخاص ذوو التنوّع الجندري والشعوب **الأصلية.**[14]

3. **المطالبة بضمان الوصول إلى العدالة والجبر والتعويضات عن الدمار المناخي، وحماية المدافعين عن الحقوق**

القضايا الرئيسة: يواصل النظام المناخي العالمي إنتاج المظالم البنيوية بحرمان المجتمعات من حقها في الوصول إلى العدالة والجبر والتعويض عن الأضرار المناخية. فالآليات القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ما تزال منفصلة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ لا تُقرّ بمسؤولية الدول عن الأضرار المناخية ولا تعترف بحق المجتمعات المتضررة في جبر الضرر. وتواجه المجتمعات التي تتعرض لانتهاكات مناخية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الناجمة عن المشروعات الاستخراجية أو مشروعات الطاقة المتجددة واسعة النطاق ، حواجز ممنهجة تحول دون وصولها إلى العدالة، تبدأ من أطر المساءلة الضعيفة وتمتد إلى أنظمة التظلّم غير الفاعلة أو غير المتاحة. فما يزال المدافعون البيئيون ومدافعو حقوق الإنسان في مناطق عديدة يتعرضون للعنف والترهيب والتجريم بسبب تصديهم للمشروعات التدميرية، وهو ما يكشف بوضوح عمق الإفلات من العقاب الكامن في منظومة الحوكمة المناخية. ولا ينبغي فهم التعويضات بمعناها المالي الضيق وحسب، بل يجب أن تقوم على إعادة توزيع السلطة، واستعادة مجتمعات الخطوط الأمامية سيادتها على الموارد والمعرفة وصناعة القرار، فضلًا عن تغيير الشروط البنيوية التي أفرزت الأزمة المناخية في أصلها. إن الغياب شبه التام لمبادئ الجبر والتعويض في السياسات المناخية الراهنة يرسّخ الضرر التاريخي والمستمر ويقوّض شرعية العدالة.

[14] محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، فتوى بشأن الرعاية، الفقرة د4، https://jurisprudencia.corteidh.or.cr/en/vid/1088056961

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **الاعتراف بالتوجيه القضائي التقدمي بشأن التعويضات وتفعيله.** ينبغي لمؤتمر الأطراف الثلاثين **أن** يعتمد قرارًا يعترف رسميًّا بالفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية[15] ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[16]، باعتبارها توجيهًا مُلزِمًا وموثوقًا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ويتعيّن أن يتضمن القرار تكليفًا واضحًا باتخاذ خطوات عملية لتفعيل مبدأ التعويض، بما يتجاوز الخطاب السياسي باتجاه وضع خطة تنفيذية حقيقية تضمن مواءمة صكوك الاتفاقية مع المبادئ الحقوقية لجبر الضرر، بما فيها: ردّ الحقوق والممتلكات، والتعويض، وإعادة التأهيل، وجبر الضرر المعنوي، وضمان عدم التكرار.
- **إنشاء آليات ملموسة لضمان جبر الأضرار الناجمة عن آثار تغيّر المناخ، ولا سيّما تلك الناتجة عن الصناعات الاستخراجية والانتهاكات المرتبطة بمشروعات الطاقة المتجددة واسعة النطاق.** ويشمل ذلك اعتماد مسارات واضحة للتنفيذ الكامل للمادة 8 من اتفاق باريس،[17] مقرونة بالتزامات ملزِمة تضمن إصلاح ما تضرّر والتعويض عن الخسائر المادية وغير المادية.[18] كما يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين إرساء أطر مؤسسية قوية للرصد والمساءلة في مجال حقوق الإنسان، بما يكفل المشاركة الفعلية للمجتمعات والشعوب المهمّشة في جميع عمليات صنع القرار.
- **إعداد صكّ قانوني ملزم وقوي يضمن مساءلة الجهات الخاصة عن الأضرار البيئية وسائر انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يضمن اشتمال جميع الآليات المناخية، بما في ذلك التمويل المناخي وخطط الانتقال العادل، على تدابير صارمة للمساءلة والإنفاذ في ما يتعلق بالأضرار الناجمة عن الشركات. كما يتوجب على الدول السعي الدؤوب إلى مواءمة المفاوضات المناخية مع العمليات الجارية في الأمم المتحدة، والانخراط الجاد في مسار إعداد معاهدة ملزِمة قانونًا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان،[19] بما يكفل امتداد مساءلة الشركات عبر الحدود الإقليمية وفي سلاسل الإمداد العالمية.[20]
- **حماية المدافعين.** يجب أن تكون فضاءات مؤتمر الأطراف الثلاثين، وسائر دورات مؤتمر الأطراف المقبلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، خالية من أي شكل من أشكال المراقبة أو الترهيب أو التجريم، مع جعل الالتزام بإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان واتفاقية إسكاسو شرطًا أساسيًّا للموافقة على بلد الاستضافة. ويُعدّ ذلك ضرورة لضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، وتأمين مشاركتهم، وكفالة حرية التعبير لهم، ولا سيما القادمين من بلدان الجنوب العالمي. وعليه، يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين إنشاء آليات فعّالة للحماية والمساءلة ضمن إطار الاتفاقية الإطارية، تكفل سلامة المدافعين وتُخضع الجناة، سواء أكانوا جهات حكومية أم غير حكومية، للمساءلة القانونية. ويشمل ذلك الدفع نحو اعتماد أطر للمساءلة العابرة للحدود لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات عبر الوطنية.
- **ضمان الوصول إلى العدالة.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين اعتماد جميع التدابير اللازمة لضمان الوصول الفعلي إلى العدالة، بما في ذلك إنشاء آليات تظلّم مستقلة وشفافة وممولّة تمويلًا كافيًّا، تتيح سبلَ انتصافٍ فعّالة في

---

[15] محكمة العدل الدولية. التزامات الدول في ما يتعلق بتغيّر المناخ. راجع: https://www.icj-cij.org/case/187

[16] رابطة البلدان الأمريكية للدفاع عن البيئة. فتوى رقم 32: محكمة البلدان الأميركية تربط الأزمة المناخية بحقوق الإنسان. 2025. راجع: https://aida-americas.org/en/opinion-consultiva-32-inter-american-court-links-climate-crisis-to-human-rights

[17] جمعية طريق المناخ. حقنا في التعويضات المناخية. طريق المناخ.2023. https://larutadelclima.org/reparations/

[18] راجع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر: https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-and-guidelines-right-remedy-and-reparation

[19] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. معاهدة تنظم سلطة الشركات. راجع: https://www.escr-net.org/initiative/treaty-to-regulate-corporate-power/

[20] شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء. لا مكسب من غير مساءلة: الاعتراف بالحق في بيئة صحية. 2025. راجع: https://www.fian.org/en/corporate-accountability-people-and-planet-environmental-analysis-lbi/

الوقت المناسب للمجتمعات والأفراد المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن مشروعات المعادن الحيوية ومشروعات الطاقة المتجددة وسائر المشروعات المناخية ذات الصلة.

4. **استعادة التمويل المناخي المُنصِف القائم على الحقوق والجبر**

القضايا الرئيسة: لا تزال منظومات التمويل المناخي راسخة في البنى الاستعمارية والنيوليبرالية التي تُقدّم الربح على حساب العدالة. إذ إن التصنيع والازدهار الاقتصادي في بلدان الشمال العالمي قاما على الاستخراج والاستغلال الاستعماري، وعلى الاستحواذ الجائر على المشاعات الجوية، ما راكم دينًا تاريخيًّا هائلًا مستحقًّا تجاه بلدان الجنوب العالمي. غير أن الآليات السائدة القائمة على القروض، ومقايضات الديون، وهيمنة القطاع الخاص ، لم تُسهم إلا في تعميق التبعية وتعزيز عدم مساواة، إذ دفعت الجنوب العالمي إلى دوامات مفرطة من المديونية، بينما أتاحت للشمال العالمي التهرّب من مسؤوليته التاريخية. على الرغم من تقديرات الفريق المستقل الرفيع المستوى التي تشير إلى حاجة البلدان النامية (باستثناء الصين) إلى 2.7 تريليون دولار سنويًّا بحلول عام 2030 لمواجهة أزمة المناخ،[21] فإن التدفقات المالية الحالية لا تزال غير مستقرة، وصعبة المنال، وتخضع في معظمها لهيمنة الشركات مع تركيز مفرط على التخفيف. ويتيح غياب تعريف واضح ومتفق عليه عالميًّا لمفهوم "التمويل المناخي" للدول الغنية التملص من المساءلة عن طريق ازدواجية الاحتساب، وإعادة تصنيف القروض على أنها مساعدات، ودمج التمويل المناخي في المعونة الإنمائية. ونتيجة لذلك، نشأت بنية مالية مجزأة وجائرة تُقصي مجتمعات الخطوط الأمامية، فيما تراكم السلطة والثروة في أيدي كبار الملوثين عالميًّا.

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **التركيز على أولويات الجنوب العالمي في إعادة توجيه التدفقات المالية.** يتعين على مؤتمر الأطراف الثلاثين التأكد من أن المناقشات المتعلقة بالفقرة (ج) من البند 1 في المادة 2 تخدم شعوب الجنوب العالمي، لا مصالح البنوك أو الشركات أو القوى ذاتها في الشمال العالمي المسؤولة عن أزمة المناخ. ويجب أن تبدأ عملية مواءمة التدفقات المالية مع اتفاق باريس بتفكيك البنية المالية العالمية القمعية التي تُبقي الجنوب رهينة الديون والاتكالية والاستغلال الاستخراجي. كما ينبغي للأطراف التأكيد مجددًا أن الالتزامات المنصوص عليها في المادة 9، والقاضية بتوفير تمويل عام جديد وإضافي على شكل منح، هي التزامات تعويضية غير قابلة للتفاوض تستحقها بلدان الجنوب العالمي. كذلك، يتعين على مؤتمر الأطراف الثلاثين مواجهة منظومات الضرائب والديون والتجارة العالمية وتحويل التمويل المناخي إلى أداة للتحرر، لا إلى وسيلة جديدة للهيمنة والسيطرة.
- **ضمان الوصول المباشر إلى التمويل.** يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يكفل حصول مجتمعات الخطوط الأمامية على التمويل المناخي مباشرة، وذلك استنادًا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها وفقًا لقدرات كل جهة. ويقتضي ذلك إنشاء آليات تمويل مناخي مباشرة، يسهل الوصول إليها وتتسم بالشفافية، تُوجّه الموارد فورًا إلى تلك المجتمعات من دون أي وساطة من الدول أو الشركات.
- **الإجماع على تعريف واضح وملزِم لـ"التمويل المناخي"** بما يتوافق مع ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي تنصّ على أنه التزام قانوني واقع على عاتق الدول المتقدمة لتوفير الدعم المالي للدول النامية. يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يكرر بوضوح أن التمويل المناخي ليس عملًا خيريًّا، ولا استثمارًا، ولا أي صيغة من صيغ تحقيق الربح. إن ترسيخ مبدأ الوضوح والمساءلة في تعريف التمويل المناخي أمرٌ جوهري لضمان أن من تسببوا في الأزمة هم من يتحملون كلفة معالجتها، بما يتيح استجابة عالمية عادلة وفعالة لأزمة المناخ المتفاقمة.
- **توسيع نطاق التمويل المناخي لتأمين ما لا يقل عن 1.3 تريليون دولار سنويًّا بحلول عام 2030.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين رفع مستوى التمويل المناخي من المليارات إلى ما لا يقل عن 1.3 تريليون دولار سنويًّا

[21] راجع: تعزيز الطموح وتسريع وتيرة توفير تمويل المناخ. التقرير الثالث لفريق الخبراء المستقل رفيع المستوى المعني بتمويل المناخ. تشرين الثاني/نوفمبر 2024. https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2024/11/Raising-ambition-and-accelerating-delivery-of-climate-finance_Third-IHLEG-report.pdf

بحلول عام 2030، استجابةً للمطلب الذي تقدّمت به الدول النامية ضمن عملية "من باكو إلى بيليم". ويجب أن يُعدّ هذا الهدف التزامًا جديدًا يُضاف إلى التعهدات المالية القائمة، مستندًا إلى تدفقات مالية متوقعة من المصادر العامة في الدول المتقدمة تعتمد على نظام المنح، وبما يتسق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها وفقًا لقدرات كل جهة. كما يتعيّن تحديد مراحل سنوية ملزمة، ووضع آليات صارمة للشفافية، وضمان فرص وصول منصفة، لتأمين تقديم الدعم في الوقت المناسب للمجتمعات الواقعة في الخطوط الأمامية للأزمة المناخية.

- **وضع قواعد واضحة تفصل التمويل المناخي عن المعونة الإنمائية الرسمية**، وتحظر ازدواجية أو ثلاثية الاحتساب في الميزانيات الإنمائية والإنسانية والمناخية. يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين إلزام الدول المتقدمة بتوفير موارد عامة جديدة وإضافية، والامتناع عن استخدام القروض التي تفاقم أعباء الديون. كما يجب أن تُدمج في أدوات التمويل مقاربات قائمة على حقوق الإنسان ومحوّلة للنوع الاجتماعي، بما يضمن وصول الموارد مباشرةً إلى النساء والشعوب الأصلية ومجتمعات الخطوط الأمامية التي تقود الحلول المناخية التحويلية.
- **إلغاء شامل لديون الجنوب العالمي.** يتوجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين وضع مسار واضح ومؤطر زمنيًّا للإلغاء الشامل لديون بلدان الجنوب العالمي وتخفيفها. ويُعد شطب الديون غير المشروعة والبغيضة والاستعمارية شكلًا من أشكال التعويض عن الفظائع والانتهاكات والاستعباد، وعن المظالم التاريخية وإرثها الذي ما زال يتجلى في مجتمعاتنا اليوم. وعليه، ينبغي أن يدفع مؤتمر الأطراف الثلاثين باتجاه إعادة تشكيل البنية المالية العالمية ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنوك التنمية العامة، والدائنون من القطاع الخاص، بحيث تصبح أكثر عدلًا وصلابة واستجابة لاحتياجات بلدان الجنوب العالمي، بما في ذلك توفير تمويلات عاجلة للاستجابة وغيرها من الآليات الملائمة.

5. الكشف عن كلفة النزعة العسكرية والنموذج الاستخراجي والتفاوتات البنيوية

القضايا الرئيسة: تُعدّ النزعة العسكرية، والنموذج الاستخراجي، والسياسات الربحية من أبرز المحرّكات المترابطة لأزمة المناخ؛ فهي تدمّر الحياة وتعمّق اللامساواة. وفي إطار الاقتصاد السياسي القائم على العنف، تواصل الدول الغنية ضخّ تريليونات الدولارات في الصناعات العسكرية، ميسّرةً التوسّع في قطاعات الوقود الأحفوري، ومفاقمةً لرقابة الدولة وعسكرتها، وممكّنةً في نهاية المطاف للاحتلالات غير المشروعة وللإبادة الجماعية،[22] وذلك كلّه على حساب تحويل الموارد بعيدًا من التعويضات المستحقة والحلول الشعبية. كما تُعدّ العمليات العسكرية وسلاسل الإمداد المرتبطة بها من أكبر مصادر الانبعاثات غير المُحتسبَة عالميًّا، ومع ذلك تُستبعَد عمدًا من تقارير المناخ الدولية،[23] في محاولة لدرء المساءلة عن الملوِّثين العالميين عن مسؤولياتهم التاريخية والمستمرة. تتصاعد النزعة العسكرية في أنحاء الجنوب العالمي، ولا سيما في المناطق المستهدفة بما يُسمّى بالمشروعات الخضراء، حيث تواجه مجتمعات الخطوط الأمامية النزوح والعنف والتجريم المصاحب لمشروعات الطاقة المتجددة واستخراج المعادن الحيوية. وفي الوقت عينه، يحوّل هذا النظام العالمي العنيف موارد الدول بعيدًا من الخدمات العامة الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، مُرسّخًا أنظمة استعمارية تستفيد من الصراعات والاحتلالات غير المشروعة ومن التدمير المنهجي للكوكب.

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **لن تتحقق العدالة المناخية من دون نزع السلاح ووقف العسكرة.** يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يُلزم جميع الأطر المناخية، بما في ذلك الإسهامات المحددة وطنيًّا، والهدف الكمي الجماعي الجديد، وآليات التمويل، بالاعتراف بأن نزع العسكرة شرطٌ أساسي لتحقيق انتقال عادل ومنصف.

---

[22] مقترحات لتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتغيّر المناخ: الوقود الأحفوري يغذي الخسائر والأضرار، الحق في الجبر ومبدأ تغريم الملوّث. 2025. راجع: https://climaterights.org/wp-content/uploads/2025/03/LDC-and-HRCC-WG-submission-for-UNSR-climate-change%E2%80%99s-report-on-fossil-fuels.pdf

[23] تقدير انبعاثات الدفيئة العالمية للجيش. راجع: https://ceobs.org/wp-content/uploads/2022/11/SGRCEOBS-Estimating_Global_MIlitary_GHG_Emissions_Nov22_rev.pdf

- **الشفافية الكاملة والمساءلة عن الانبعاثات العسكرية.** يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين وضع حد للإعفاء الذي حظيت به الانبعاثات العسكرية من الاحتساب المناخي لعقود طويلة، بفعل نفوذ قوى الشمال العالمي. وعلى جميع الأطراف الإعلان عن الانبعاثات الناتجة عن العمليات العسكرية وسلاسل الإمداد والبنى التحتية، ضمن تقاريرها الوطنية بموجب اتفاق باريس. كما يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين إنشاء آلية ملزِمة تُناط بها مهام قياس هذه الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، بما يضمن مساءلة الجهات الأكثر مسؤولية عن تأجيج النزاعات المسلحة والإبادة الجماعية وتدمير النظم الإيكولوجية.
- **تحويل الميزانيات العسكرية نحو الحلول الشعبية.** يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يطالب الدول بالتوقف الفوري عن الاستثمار في القطاع العسكري. ففي عام 2023 وحده، بلغ الإنفاق العسكري العالمي رقمًا فاضحًا قدره 2.44 تريليون دولار أميركي،[24] في حين تتقاعس الدول الملوّثة عن الإيفاء بتعهداتها المناخية. وعليه، لا بدّ من استرداد التريليونات التي تُضَخّ في صناعة الأسلحة وأجهزة المراقبة وتمويل الحروب، وإعادة توجيهها إلى جبر الضرر التاريخي، وتمويل التعافي، وتعزيز الحلول السيادية التي تقودها مجتمعات الخطوط الأمامية في مواجهة الأزمة المناخية.
- **وقف جميع أشكال التمويل الموجّه للقطاعات التي تغذّي الصراعات وتكرّس الاحتلال والتدمير.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين ضمان ألّا يتورّط أي تمويل مناخي في تأجيج الصراعات أو دعم الاحتلال غير القانوني أو الإبادة الجماعية أو التدمير الممنهج للشعوب والنظم الإيكولوجية. فما زالت دول الشمال العالمي، بالتواطؤ مع المؤسسات المالية، تموّل جرائم الحرب والإبادة والانبعاثات، وتُبقي على نظام عالمي عنيف يدمّر الكوكب. لذا، يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين إرساء معايير أخلاقية صارمة للتمويل، تضمن قطع الموارد المالية عن آلة الحرب، وإعادة توجيهها نحو جبر الضرر، واقتصادات الرعاية، وترميم النظم الإيكولوجية، ودعم القيادة المجتمعية في الخطوط الأمامية.
- **فرض عقوبات على الدول والجهات والشركات المتورّطة في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وسائر الفظائع** عبر إمداد هذه الأعمال العدوانية أو تمويلها أو جني الأرباح منها، وضمان استبعادها من العلاقات التجارية والاستثمارية، ومن المشاركة في محافل مؤتمر الأطراف وغيرها من فضاءات صناعة القرار. وفي ما يتعلق بالإبادة الجماعية المستمرة في فلسطين، على سبيل المثال، يجب على مؤتمر الأطراف الثلاثين أن يتبنّى مطالب الحملة الجماعية من أجل الحظر العالمي للطاقة من أجل فلسطين وأن يسلّط الضوء عليها.[25]

6. التصدّي لهيمنة الشركات على المفاوضات المناخية[26]

القضايا الرئيسة: أدّت هيمنة الشركات على محافل صناعة القرار المناخي، ولا سيّما شركات الوقود الأحفوري والصناعات عالية الانبعاثات ، إلى اختلال عميق في عمليات اتخاذ القرار اللازمة لتحقيق انتقال مناخي تحويلي. فقد بلغت الإعانات المقدّمة لقطاع الوقود الأحفوري 7 تريليونات دولار أميركي في عام 2022، ومن المتوقّع أن ترتفع إلى 8.2 تريليونات دولار في عام 2030.[27] كما تواصل بلدان الشمال العالمي فرض سيطرتها على الأجندة المناخية عن طريق التمويل المُولّد للديون، والتدابير التجارية الأحادية، والآليات القائمة على السوق التي لا تُسفر سوى عن أرباح طائلة للشركات وفي المقابل، ما زالت المفاوضات المناخية بعيدة كل البعد عن متناول المجتمعات المتضررة في الخطوط الأمامية، في حين تُمنح الأولوية للمصالح

---

[24] معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. اتجاهات في الانفاق العسكري العالمي. 2023. راجع: https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404_fs_milex_2023.pdf

[25] الحظر العالمي للطاقة من أجل فلسطين. مطالب ائتلاف الفلسطيني في مؤتمر الأطراف الثلاثين: لن تتحقق العدالة المناخية ما لم يتحرر الفلسطينيون. 2025. راجع: https://palenergyembargo.com/resources/palestinian-cop30-demands/

[26] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مقاومة هيمنة الشركات من أجل تعزيز الحلول المناخية الحقيقية. *2025*.راجع: https://www.escr-net.org/resources/resisting-corporate-capture-and-advance-real-climate-solutions/

[27] صندوق النقد الدولي. راجع: https://www.imf.org/en/Topics/climate-change/energy-subsidies/

التجارية المتمتعة بالامتياز. وتُمعن شركات الوقود الأحفوري وسائر الجهات الملوِّثة في الهيمنة على فضاءات السياسات المناخية،[28] وإسكات المدافعين، وتجريم المجتمعات، وتسليع الطبيعة. إن هيمنة الشركات تقوّض كل الحلول المناخية الجدية وتنسف فرصة تحقيق العدالة المناخية.

المطالب التي نرفعها إلى مؤتمر الأطراف الثلاثين (كوب 30):

- **ضمان خلوّ مؤتمرات المناخ من الملوِّثين[29] واعتماد سياسة صارمة لتضارب المصالح**. يتعين على مؤتمر الأطراف الثلاثين إرساء إطار مؤسسي صارم للمساءلة يَحمي بصورة واضحة عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من تدخّل الشركات ونفوذ قطاع الوقود الأحفوري. ويُشترط في ذلك استبعاد شركات الوقود الأحفوري من المفاوضات المناخية، وإنهاء أي شراكات مع الكيانات الممثلة لمصالحها، وحظر أنشطة الرعاية أو الترويج التي تقوم بها الصناعات عالية الانبعاثات. وتحقيقًا لهذه الغاية، يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين اعتماد سياسة صارمة لتضارب المصالح،[30] تُلزِم جميع المشاركين بالإفصاح عن روابطهم المالية أو المؤسسية مع القطاعات الملوّثة، بما يضمن أن تُصاغ السياسات المناخية بعيدًا من التدخّل التجاري ووفقًا للمصلحة العامة حصرًا. وعلى أقل تقدير، يجب أن تكفل هذه السياسة خلوّ رئاسة المؤتمر ووفود الدول من جماعات الضغط التابعة للشركات، وأن تُنشر جميع العقود والاستشارات والاجتماعات ذات الصلة على الملأ تعزيزًا لشفافية المفاوضات ونزاهتها.
- **رفض التدابير التجارية الأحادية في مفاوضات الانتقال العادل.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين رفض أشكال السيطرة الاستعمارية الجديدة المتجسّدة في التدابير التجارية الأحادية التي تُعاقب اقتصادات الجنوب العالمي. كما يجب ضمان تجارة عادلة وتوفير دعم فعلي للدول النامية في مساراتها الانتقالية، إذ إن مثل هذه التدابير تُقوّض تحقيق انتقال عادل ومنصف قائم على حقوق الإنسان، ومبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها وفقًا لقدرات كل جهة، ومبادئ العدالة المناخية.
- **تعزيز مساءلة الشركات.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إنفاذ التزامات الشركات، سواء المحلية أو خارج الحدود، بموجب القانون الدولي للبيئة وحقوق الإنسان.[31] ويشمل ذلك فرض الإفصاح الإلزامي عن سلاسل الإمداد ومصادر المعادن الحيوية. وكما سبقت الإشارة، يستدعي ذلك أيضًا حشد الدعم للمفاوضات الجارية ضمن الفريق الحكومي الدولي المعني بإعداد صكّ ملزم قانونًا لتنظيم سلوك الفاعلين من الشركات. ولإنهاء هيمنة الشركات على مسار العمل المناخي، يجب على مؤتمر الأطراف أن يفرض قيودًا منهجية على نفوذها في مفاوضات المناخ والانتقال الطاقي، بما في ذلك صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، مع ضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني والحركات الشعبية وتعزيز دورها في صناعة القرار.
- **إبطال هيمنة الشركات على الخطابات المناخية.** يتعيّن على مؤتمر الأطراف الثلاثين رفض السرديات التي تروّج لها الشركات، والتي تحوّل المطالب بالعدالة إلى مخططات ربحية عبر أسواق الكربون وأوهام الوصول إلى الصافي الصفري. ويجب إعادة تمحور السياسات المناخية حول الوقائع المعيشة لمجتمعات الجنوب العالمي بدلًا من قياسها بمعايير كفاءة السوق. كما ينبغي على المؤتمر إبراز معارف الشعوب الأصلية، والعدالة التعويضية المبنية على أساس جبر الضرر، والمسؤولية التاريخية في مواجهة خطاب "النمو الأخضر" الذي تروّج له الشركات، مع ضمان أن تعكس نصوص المفاوضات الحدود الاجتماعية والإيكولوجية، لا إدارة المخاطر بما يخدم الربح. ويجب استبدال مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بمقاييس الرفاهية والاستدامة والعدالة في صميم الحوكمة المناخية.

---

[28] حركة طرد كبار الملوّثين. جماعات الضغط المؤيدة للوقود الأحفوري تتفوق على وفود الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ في محادثات المناخ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.2024. راجع: https://kickbigpollutersout.org/COP29FossilFuelLobbyists

[29] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنضم إلى أكثر من 225 منظمة للمطالبة بخلو مؤتمر الأطراف الثلاثين من الملوثين. 2525. راجع: https://www.escr-net.org/news/2025/escr-net-joins-225-organizations-demanding-a-polluter-free-cop30/

[30] مركز القانون البيئي الدولي. المطالبة بالعدالة المناخية: نداء موحد من أجل إصلاح عاجل لمحادثات الأمم المتحدة المناخية. راجع: https://www.ciel.org/wp-content/uploads/2025/06/United-Call-to-Action-TheCOPWeNeed.pdf

[31] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الخطوط الحمراء للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: دعوة للتحرك العاجل لاعتماد معاهدة ملزمة تضع حدًا لإفلات الشركات من العقاب. 2024. راجع: https://www.escr-net.org/resources/red-lines-urgent-action-needed-for-a-binding-treaty-to-end-corporate-impunity/